

طلابنا بين الكتب والأشرطة (السيدات)

لا زالت وزارة التربية والتعليم تتحفنا كعادتها بمشاريعها وبرامجها غير المدروسة، بل وغير المنطقية، فقد دأبت وزارة التربية والتعليم بين الفينة والأخرى في التخطيط يمنة ويسرة فيما تصدره، بل وتفنتت الوزارة في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

إن التعليم في بلادنا يعيش مرحلة ركود وتراجع عمّا تم تحقيقه طيلة العقود الماضية، ويتحمل الأكاديميون في شتى جامعاتنا جزءاً من العتب بسبب سكوتهم وعدم مساهمتهم وتعاونهم مع وزارة التربية والتعليم في معالجة بعض القصور، فمهمتنا كأكاديميين يجب أن تكون أقوى مما هي عليه، ومشاركاتنا يجب أن تكون ذات بعد علمي وتربوي.

وسأعرض لمشروع استبدال الكتب المدرسية بأشرطة (سيدات)، والذي لاقي امتعاضاً من شريحة كبيرة من التربويين الأكاديميين والمعلمين، ورغم المعارضة القوية إلا أن وزارة التربية والتعليم كعادتها في الديموقراطية فرضت هذه السيديات ووجهت بتوزيعها، وأخذها الطلاب مكرهين لا محبين، مجبرين لا مخيرين، وقد أخذت الوزارة التعهدات من الطلاب على وجوب إعادة هذه السيديات بعد انتهاء الفصل الدراسي، ومن الطرائف أن ابني الذي يدرس في الصف الثالث الابتدائي سألني عن معنى التعهد والتوقيع الذي طلب منه القيام به عندما تم تسليمه السيدى!!

إن مشروع توزيع أشرطة (سيدات) التي تحوي المقررات الدراسية، زعمت وزارة التربية والتعليم أنها سبقت غيرها في هذه الخطوة الجبارة، ولا أعلم من أقترح مثل هذه الترهات، وأنا لا ألوم من يقترح لكنني ألوم من يصدر القرارات ويقوم بتنفيذها لأنه هو المعني والمسئول أمام الله عن تنفيذ سياسة الدولة التعليمية، وهنا أقف مصدوماً من هذا القرار الذي لا يمكن وصفه إلا بالقرار غير المنطقي، فقبل أن تصرف وتبذر ميزانية الوزارة في برامج ومشاريع وهمية وغير منطقية مثل هذا المشروع... يجب أن تعرض مثل هذه المشاريع والبرامج على جهة علمية محايدة من خارج وزارة التربية والتعليم، فكثير مما يقترح من داخل أروقة الوزارة يتم تبنيه من غير دراسة علمية ومن ثم وبعد صرف المبالغ الطائلة من ميزانية الوزارة يتم وبجرة قلم إلغائه أو إغماض العين عنه أن تناسيه مع قدم الزمن، فأين مشروع توزيع الحواسيب على المعلمين الذين تم

استقطاع المبالغ من رواتبهم!!! وأين مشروع تطوير الرياضيات ذي الرقم المميز المليار!!! وأين مشروع وطني!!! فهذه أمثلة على التخبطات والمشاريع الوهمية التي دأبت الوزارة على تبنيها من غير دراسة علمية لها... وعودة على قرار توزيع الأشرطة(السيدات)، عندي مجموعة من الأسئلة أتمنى أن يجيب عليها من تبني هذا المشروع ومن أتخذ هذا القرار:

١. من المستفيد مادياً من هذا المشروع؟

٢. هل يعتقد متخذ القرار أن جميع طلاب المملكة يمتلكون حواسيب في بيوتهم؟

٣. هل لدى كل أسرة عندها ستة من الطلاب والطالبات القدرة على شراء ستة حواسيب؟

٤. هل تستطيع كل أسرة أن تقوم بصيانة ومتابعة المستجدات الضرورية في عالم الحواسيب؟.

فبدلاً من هذا القرار المتسرع وغير المنطقي يجب أن نبني المدرسة المناسبة، ونطور أداء المعلم المتواضع، ونوفر المقاعد المناسبة، ونُخذ من العدد الكبير في الفصل الواحد والذي وصل إلى ستين طالباً في بعض المدارس، ونوجد الحلول للحوادث المتكررة لبناتنا المعلمات!!! فبناء المدارس أولى بألف مرة من هذه المشاريع غير المفيدة، فالمدرسة المبنية بناءً جيداً لها مردود نفسي وعلمي وتربوي على الطالب، فلقد سبق لي زيارة بعض المدارس النموذجية والتي تم بناؤها من قبل شركة أرامكو في المنطقة الشرقية فوجدت الراحة النفسية لدى المعلم والطالب وإدارة المدرسة، وكانت سبباً في حب الطلاب للمدرسة.

ومن جهة أخرى فإن مشاريع وبرامج وزارة التربية والتعليم أصبحت هماً وثقلاً على كاهل الأسر، فالأسرة هذه الأيام تعاني من انهيار الأسهم والذي طال السواد الأعظم منهم، كما أن الارتفاع والغلاء الفاحش في الأسعار أزهق الجميع، وثالثة الأثافي جملة المشاريع والبرامج غير المدروسة التي تصدرها وزارة التربية والتعليم وتكون سبباً في خلق الأزمات وتفعيل المشكلات ونفور البنين والبنات من العلم والتعلم.

اقتراحات:

يطيب لي أن أتقدم ببعض المقترحات العملية للمساهمة في ضبط العشوائية التي لازمت كثيراً من مشاريع وبرامج وزارة التربية والتعليم؛ وذلك على النحو التالي:

١. وضع الخطط المستقبلية للمشاريع والبرامج التربوية المستقبلية؛ فقليل من البرامج والمشاريع هي التي يتم التخطيط لها بدقة وعلمية ومنطقية، ومشروع التسعة مليارات وهو مدار حديث كل غيور على وزارة التربية والتعليم يجب أن تكون الصورة واضحة فيه، فلا يكفي أن ندرج بعض المشاريع ونصرف عليها الميزانية العالية في اجتماعات ولجان وسفر لداخل المملكة وخارجها ومن ثم تأتي النتائج بصورة هزيلة، فأنا أطلب وزير التربية والتعليم أن يكون هناك وضوح تام لكل ريال يُصرف على هذا المشروع وتكون الشفافية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ومن أولى الأمور وضوح خطة مكتوبة ومعلنة ومنشورة يُبين فيها كل الخطوات التي سيتم القيام بها والصرف عليها، لأن هذه المليارات ليست ملكاً لوزارة التربية والتعليم وإنما هي أمانة من الملك عبدالله سلمها لوزارة التربية والتعليم؛ ولكل طالب وطالبة الحق في أن يعرف فيما صُرفت؟ وكيف صُرفت؟ ولمن صُرفت؟.

٢. تحديد ميزانية المشاريع والبرامج التربوية المستقبلية بوزارة التربية والتعليم بدقة، وأعني بالتحديد معرفة الميزانية بكل دقة ومن ثم اختيار المشروعات والبرامج المناسبة معها، فما تشهده الوزارة من مشاريع وبرامج لا يعدوا أن يكون بضعة اقتراحات من بعض مسؤولي الوزارة تتحول وبقدرة قادر إلى مشاريع وبرامج رائدة، وبعد مدة قهملها الوزارة بعد صرف المبالغ والميزانية العالية على اللجان والاجتماعات!!! ولذا لا بد من تشكيل فريق عمل من وزارة التربية والتعليم وأساتذة الجامعات المتميزين لتدارس المشاريع والبرامج قبل إقرارها وتنفيذها على أرض الواقع.

٣. محاسبة المسئول عن البرامج والمشاريع التي لم تنفذ أياً كان مركزه، فمما يلاحظ ويشاهد تسابق الجميع على اقتراح وتنفيذ المشاريع والبرامج، وبعد ذهاب

المستول يتم تناسي أو تجميد أو إلغاء تلك المشاريع والبرامج، وهنا يجب التأكيد على أن المشاريع والبرامج يجب عدم ربطها بالوزير أو غيره من مسؤولي الوزارة، بل يجب أن ترتبط المشاريع بسياسة وزارة تستمر بوجود ذلك الوزير وبدونه، فكم من السنين مرت على وزارة التربية والتعليم ونحن نسمع من كل وزير أنه في سنوات وزارته سيتم التخلص من المدارس المستأجرة واستبدالها بمباني حكومية، وحتى هذه اللحظة وأكثر من (٥٥ %) من مدارسنا مستأجرة، فمن المستول عن هذه التفريط!!!، ومما يؤسف له أن الدول التي تجاوزنا وهي لا تملك جزءاً بسيطاً من ميزانية التربية والتعليم لا توجد بها مدرسة واحدة مستأجرة!!!.

٤ . الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المناظرة، وعدم الالتفات كثيراً للنظم الغربية ومحاولة مجاراتها في كل صغيرة وكبيرة، فمما يلاحظ أن هناك هالة كبيرة يتم تضخيمها لمؤسسات التعليم الغربية متناسين الفروق الجوهرية بيننا وبينهم في الأسس الفلسفية والنفسية والاجتماعية التي تختلف بها عنهم.

٥ . تحديد السقف الزمني لكل مشروع وبرنامج، وكذلك تحديد ميزانيته وبنوده.. فالميزانيات المفتوحة تجعل القائمين على المشاريع والبرامج ينفقون من غير حساب، فكم هي المشاريع سمعنا بها منذ سنوات وسنوات ولكننا لم نراها على أرض الواقع!!!.

إن ما كتبه كان إشارة وسيتبعها بمشيئة الله عدد من الكتابات في الصحف ليتم مناقشتها بكل شفافية مع الأكاديميين المهتمين بشأن التربية والتعليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/ د. فهد بن عبدالعزيز بن سليمان أبانمي

الأستاذ بقسم المناهج وطرق التدريس

جامعة الملك سعود